

قراءة تحليلية للمؤشرات الدولية في قياس الفساد المالي والإداري

An analysis of international indexes of measure of financial and administrative corruption

د. بن يشو فتحي¹

د. بن عيسى أمينة²

¹ جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)

fethibenichou@yahoo.fr

² جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)

amibenaissa@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2023/07/19

تاريخ القبول: 2023/07/19

تاريخ الاستلام: 2023/07/17

الملخص:

تتناول هذه الدراسة أهمية ودور مؤشرات الفساد المالي والإداري في قياس مستوى الفساد في الدول. يعتبر استخدام مؤشرات الفساد المالي والإداري أداة مهمة لتقييم المخاطر وتحديد نقاط القوة والضعف في جهود مكافحة الفساد. كما تتضمن الدراسة مراجعة شاملة للمؤشرات الدولية المستخدمة في قياس الفساد المالي والإداري، مثل مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية (CPI) ومؤشر الحكمية العالمية للبنك الدولي (WGI) وغيرها. يتم توضيح كيفية عمل هذه المؤشرات والمصادر المستخدمة والمعايير التي يتم تقييمها. تتضمن الدراسة تحليلاً للاستخدامات المتعددة لمؤشرات الفساد المالي والإداري، بما في ذلك قياس تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية وتقدير تكاليف الفساد على المجتمع واستخدام المؤشرات في رصد تقدم جهود مكافحة الفساد. تبين الدراسة أن مؤشرات الفساد المالي والإداري تلعب دوراً حاسماً في قياس ومراقبة مستوى الفساد وتقييم جهود مكافحة الفساد في الدول. تعتبر هذه المؤشرات أدوات قوية لتحفيز الحكومات والمؤسسات على تعزيز الشفافية والنزاهة وتعزيز الحوكمة الجيدة.

الكلمات المفتاحية: الفساد المالي، الفساد الإداري، منظمة الشفافية، مؤشرات، مكافحة الفساد.

Abstract:

This study examines the importance and role of financial and administrative corruption indicators in measuring the level of corruption in States. The use of financial and administrative corruption indicators is an important tool for assessing risks and identifying strengths and weaknesses in anti-corruption efforts. The study includes a comprehensive review of international indicators used to measure financial and administrative corruption, such as Transparency International's Corruption Index (CPI), the World Bank's Global Governance Index (WGI) and others. How these indicators work, the sources used and the criteria assessed are explained. Also, the study analyses the multiple uses of financial and administrative corruption indicators, including measuring the impact of corruption on economic development, estimating the costs of corruption on society and using indicators to monitor the progress of anti-corruption efforts. The study shows that financial and administrative corruption indicators play a crucial role in measuring and monitoring the level of corruption and evaluating anti-corruption efforts in states. These indicators are powerful tools to motivate governments and institutions to promote transparency, integrity and good governance.

Keywords: Financial corruption, Administrative corruption, Transparency international, Indicators, Fighting corruption.

JEL Classification Codes: D73.

مرسل المقال: بن يشو فتحي (fethibenichou@yahoo.fr)

مقدمة:

الفساد المالي والإداري هو ظاهرة تحدد النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العديد من الدول. يتمثل الفساد في سوء استخدام السلطة والموارد المالية والإدارية لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة على حساب المصلحة العامة. يؤدي الفساد إلى تدهور الثقة في المؤسسات وتشويه صورة الدولة وتعرق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

عندما يتعلق الأمر بمكافحة الفساد المالي والإداري، تلعب المؤشرات الدولية دورًا حيويًا في قياس وتقييم مدى انتشار الفساد وفعالية الجهود المبذولة لمكافحته. في هذا المقال الواسع، سنستعرض المؤشرات الدولية الرئيسية المستخدمة لقياس الفساد، وسنتناول الاحصائيات والأمثلة ذات الصلة، بالإضافة إلى تجارب بعض الدول الرائدة في مكافحة الفساد. يجب الإشارة إلى أن الفساد مسألة معقدة وشاملة. توجد العديد من الإشكاليات والتحديات في مجال مكافحة الفساد المالي والإداري، ومن بينها نقص الشفافية والمساءلة، ضعف النظم القانونية، الثقافة المؤسسية والسلوك الاجتماعي. ولذلك يصعب الحد من الفساد وتغيير السلوكيات السلبية، لهذا ظهرت بعض المؤشرات الدولية لقياس ظاهرة الفساد وتصنيف درجته.

و عليه نطرح الإشكالية التالية : إلى أي مدى تساهم هذه المؤشرات في قياس و تفسير ظاهرة الفساد المالي ؟

وذلك ضمن الفرضيات التالية :

- دقة المؤشرات الدولية لقياس الفساد المالي تختلف من دولة إلى أخرى حسب التنظيمات و التشريعات المعمول بها.
 - لا تتطرق هذه المؤشرات لجميع جوانب الفساد المالي و الإداري .
- للإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات الموضوعة نقسم الدراسة إلى أربعة محاور أساسية هي كالتالي :

1- مفاهيم عامة حول الفساد المالي والإداري

2- المؤشرات الدولية لقياس الفساد المالي و الإداري

3- تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد المالي و الدولي

1- مفاهيم عامة حول الفساد المالي والإداري :

من الصعب تحديد نقطة بداية محددة لمفهوم الفساد المالي والإداري، وذلك لأن التاريخ المبكر شهد العديد من الأمثلة على الفساد والتلاعب المالي والإداري، حيث كانت مشاكل الفساد موجودة في مختلف الثقافات والمجتمعات. فقد شهد القرن التاسع عشر والعشرين تطورًا هامًا في فهم الفساد المالي والإداري وتم تطوير نظريات ومفاهيم لشرح طبيعة الفساد وتأثيراته السلبية. تركزت الاهتمامات على مفهوم الرشوة والاختلاس والتلاعب بالموارد.

في العصر الحديث، زاد الاهتمام بمكافحة الفساد المالي والإداري. وتشكلت منظمات دولية وإقليمية مثل منظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي للعمل على تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. كما تم تبني معايير دولية لتقييم مستوى الفساد في البلدان وتحقيق تقدم في مكافحته.

و في الوقت الحاضر، تواجه الدول تحديات جديدة في مجال مكافحة الفساد المالي والإداري. حيث أدت تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة إلى تغيرات في طبيعة الفساد وطرق ارتكابه. لذا، يتطلب التصدي للفساد تطوير إجراءات وآليات جديدة لمواجهة التحديات الحديثة.

1-1 تعريف الفساد المالي والإداري :

يشير الفساد المالي والإداري إلى سوء السلوك والممارسات غير الأخلاقية وغير القانونية في المجالين المالي والإداري. الفساد المالي هو استغلال غير قانوني أو غير أخلاقي للسلطة أو الموارد المالية لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة. يشمل الفساد المالي مجموعة متنوعة من الممارسات غير الأخلاقية مثل الرشوة، والاختلاس، وتبييض الأموال، والتلاعب في المناقصات والعطاءات، والتهرب الضريبي، والتجارة غير المشروعة وغيرها .

أما الفساد الإداري، فيشير إلى الممارسات غير الأخلاقية أو غير القانونية في مجال الإدارة العامة والقطاع العام والخاص. يشمل الفساد الإداري الرشوة والتلاعب بالقرارات الإدارية، والولاءات السياسية، والتمييز غير العادل في التوظيف والترقيات، وتزوير الوثائق والتقارير، وإساءة استخدام السلطة والموارد العامة.

تلك التعاريف تسلط الضوء على الاستغلال غير القانوني أو الأخلاقي للسلطة والموارد في المجالين المالي والإداري. يعد الفساد المالي والإداري مشكلة خطيرة تهدد النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتضر بثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية والخاصة وتضعف فعالية الحكومة وتنظيمات القطاع العام.

2-1 الآثار السلبية للفساد المالي والإداري :

يتسبب الفساد المالي والإداري في تأثيرات سلبية واسعة النطاق على المجتمع والاقتصاد. نذكر من بينها :

- تدهور الثقة والاستقرار: يؤدي الفساد إلى تدهور الثقة في المؤسسات العامة والخاصة والحكومات. تعمل الممارسات غير الأخلاقية وغير القانونية على إضعاف النظام الاجتماعي والاقتصادي، وتنتج عنها عدم الاستقرار وعدم الثقة في النظام القائم.
- تراجع التنمية الاقتصادية: يعمل الفساد على تقويض التنمية الاقتصادية والمستدامة. يؤدي توجيه الموارد بطرق غير فعالة وغير عادلة إلى تضييع فرص الاستثمار وتقييد النمو الاقتصادي. يعيق الفساد أيضًا جهود تحسين بيئة الأعمال وزيادة الإنتاجية والابتكار.
- تفشي الفقر وعدم المساواة: يزيد الفساد من الفقر وعدم المساواة في المجتمع. يتم توجيه الموارد والخدمات العامة بشكل غير عادل وغير متساوٍ، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر وتعزيز الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية.

- ضعف الأداء الحكومي والمؤسسي: يترتب على الفساد تقويض كفاءة وفعالية الحكومات والمؤسسات العامة. يتم تشويه عمليات صنع القرار وتحييد الإجراءات الإدارية وتضييع الفرص التنموية. يتأثر الحصول على الخدمات العامة والعدالة وحقوق المواطنين بسبب الفساد.
 - تأثير سلبي على الاستثمار والتجارة: يؤثر الفساد على مناخ الاستثمار والتجارة. يبعث الفساد بإشارات سلبية للمستثمرين والشركات الأجنبية، مما يقلل من جاذبية البلد للاستثمار والتجارة الخارجية.
 - تفشي الفساد المنظم والجريمة المنظمة: يعمل الفساد على تعزيز الجريمة المنظمة والتهريب وغسيل الأموال وتجارة المخدرات وغيرها من الأنشطة غير القانونية. يستغل المجرمون البيئة المتراخية للفساد لتحقيق مكاسب غير مشروعة.
- يجب على الدول والمجتمعات اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة لضمان التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

2- المؤشرات الدولية لقياس الفساد المالي والإداري :

يوجد عدة مؤشرات دولية تستخدم لقياس مستوى الفساد المالي والإداري في البلدان . نذكر منها :

1-2 مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية: (CPI) :

يعتبر أشهر وأكثر المؤشرات استخداماً وتأثيراً في مجال قياس الفساد. يقيس مدى الفساد في القطاع العام مثل الفساد السياسي والفساد في القطاع العام والفساد في المؤسسات العامة. بناءً على تقييمات وتحليلات متعددة من مصادر مختلفة، بما في ذلك استطلاعات الرأي وتقييمات الخبراء. ويقدم تصنيفات للبلدان على مقياس من 0 إلى 100، حيث يُعتبر الرقم الأعلى مؤشراً على عدم وجود فساد والرقم الأدنى مؤشراً على وجود فساد شديد.

2-2 مؤشر فريدوم هاوس: (FHIs) :

يقيس درجة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في البلدان، بما في ذلك مستوى الفساد السياسي. يستند المؤشر إلى تقييمات الخبراء والبيانات المتاحة لتقييم مستوى الفساد والشفافية. يقدم تصنيفات للبلدان بناءً على حجم الفساد والاستبداد وقلة الحريات الأساسية.

3-2 مؤشر الحاكمية العالمية: (WGI) :

يقدم تصنيفات للبلدان بناءً على عدة جوانب من الحكم الرشيد، بما في ذلك مستوى الفساد. يعتمد على تقييمات الخبراء والبيانات المتاحة لقياس مستوى الفساد والشفافية. يشمل عدة عناصر مثل فعالية الحكومة، وتقدير القانون، والشفافية، ومكافحة الفساد.

4-2 مؤشر الفساد الوطني (NCI) :

يقيس مستوى الفساد في البلدان بناءً على تحليل البيانات الاقتصادية والاجتماعية. يستند إلى مؤشرات مثل التربية والصحة والتجارة والأعمال والتشريعات المضادة للفساد. و يقدم تصنيفات للبلدان بناءً على درجة الفساد الوطني.

يهدف استخدام هذه المؤشرات إلى تقديم صورة شاملة عن مستوى الفساد في البلدان وتمكين المجتمع الدولي والجهات المعنية من اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة.

ومع ذلك، يجب مراعاة بعض التحديات في استخدام مؤشرات الفساد المالي والإداري، مثل صعوبة قياس الفساد بشكل دقيق وتوفير بيانات موثوقة في بعض البلدان. يجب أيضاً النظر في الثقافة والسياق الاجتماعي لكل دولة وتفاوتها في مفهوم الفساد.

لذا، ينبغي استخدام مؤشرات الفساد المالي والإداري كأداة إحصائية وتقييمية تعزز الوعي بالفساد وتشجع على اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحته. كما يجب أن يتم توظيف هذه المؤشرات في إطار استراتيجي أوسع يشمل تحسين النظم القانونية وتعزيز المساءلة وتشجيع المشاركة المدنية .

وفقاً لتقارير منظمة الشفافية الدولية لعام 2021 صنفت الدنمارك كأقل دولة فساداً في العالم وحصلت على تقييم CPI بنقاط 88 من 100، مما يعكس مستوى عالٍ من النزاهة والشفافية في القطاعين المالي والإداري. وتم تصنيف نيوزيلندا بالمرتبة الثانية بتقييم CPI بنقاط 88 من 100، مما يشير إلى مستوى عالٍ من النزاهة والشفافية في البلد. أما سنغافورة فقد حصلت على تقييم CPI بنقاط 85 من 100، وتعتبر واحدة من الدول الرائدة في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في القطاعين المالي والإداري.

و حققت كل من فنلندا وسويسرا تقييم CPI بنقاط 85 من 100، مما يعكس مستوى عالٍ من الشفافية والنزاهة في الحكومة والقطاع العام. وتم تصنيف الصومال وسوريا كأكثر الدول فساداً، حيث حصلت كل منهما على تقييم CPI بنقاط 12 من 100، ويشير ذلك إلى وجود مشاكل جوهريّة في الفساد المالي والإداري.

3- تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد المالي و الدولي :

هناك العديد من الدول التي قامت بجهود ملموسة في مكافحة الفساد المالي والإداري :

- **سنغافورة:** تعتبر سنغافورة نموذجاً للنزاهة ومكافحة الفساد. تمتلك سنغافورة نظاماً قوياً لمكافحة الفساد يعتمد على الشفافية والمساءلة. تأسست هيئة مكافحة الفساد في سنغافورة عام 1952 وتعمل على مكافحة الفساد من خلال تطبيق القوانين الصارمة وتوفير نظام رقابة فعال.
- **هونغ كونغ:** تعمل هونغ كونغ على تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من خلال إنشاء هيئة مكافحة الفساد المستقلة تحت اسم "المفوضية المستقلة لمكافحة الفساد (ICAC)". تعمل ICAC على تعزيز الشفافية والتوعية وتقديم التدريب وتوفير نظام رقابة ومساءلة قوي للحد من الفساد.

- **السويد:** تعتبر السويد واحدة من الدول الرائدة في مجال النزاهة ومكافحة الفساد. تتميز السويد بنظام شفاف ومفتوح، وتوفير حق الوصول إلى المعلومات، وتعزيز المساءلة العامة. تضم السويد هيئات مستقلة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، مثل مكتب المدعي العام والمفتشية العامة للشرطة والهيئة الوطنية للمصالحة.
 - **النرويج:** تضم النرويج نظامًا قويًا لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة. تأسست هيئة مكافحة الفساد النرويجية (Økokrim) وتعمل على تطبيق القوانين المناهضة للفساد ومكافحته. تقوى النرويج على تعزيز الشفافية وتشجيع الإبلاغ عن الفساد وتقديم الحماية للمبلغين عن الفساد.
 - **هولندا:** تعمل هولندا على تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من خلال توفير بيئة شفافة وقوانين صارمة لمكافحة الفساد. تضم هولندا هيئات مستقلة مثل هيئة مكافحة الفساد الوطنية (Netherlands Integrity Agency) وهيئة مكافحة غسيل الأموال (Financial Intelligence Unit) التي تعمل على مكافحة الفساد وغسيل الأموال وتقديم التوصيات لتحسين نظام مكافحة الفساد.
- هناك العديد من الدول الأخرى التي تعمل بجد لتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد. يتم تحقيق النجاح في مكافحة الفساد من خلال تبني نهج شامل يشمل تشريعات فعالة وهيئات مستقلة وتوعية المجتمع وتشجيع الشفافية والمشاركة المدنية

خاتمة :

يمكن الاستنتاج أن مؤشرات الفساد المالي والإداري تلعب دورًا حاسمًا في قياس ومكافحة الفساد في العالم. تعتبر هذه المؤشرات أدوات قوية توفر تقييمًا شاملاً لمستوى الفساد في الدول وتعزز الشفافية والنزاهة وتحسن الحوكمة.

تتيح مؤشرات الفساد المالي والإداري للحكومات والمنظمات والمجتمع المدني فهمًا أعمق للمشكلات المتعلقة بالفساد وتحديد النقاط الضعيفة وتطوير استراتيجيات مكافحة الفساد المستدامة. تساهم هذه المؤشرات في تحفيز الدول على تعزيز النزاهة وتعزيز الحكم الرشيد وتوفير بيئة صالحة للأعمال والاستثمارات.

ومع ذلك، يجب أن ندرك أن مؤشرات الفساد المالي والإداري تواجه تحديات فيما يتعلق بقياس الفساد بشكل دقيق وتوفير بيانات موثوقة في جميع الدول. لذا، يجب العمل على تطوير هذه المؤشرات وتحسينها وتوسيع نطاقها لتشمل مختلف جوانب الفساد وتنوع الثقافات والسياقات الاجتماعية.

على المستوى العالمي، يجب أن تعمل الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني سويًا لتعزيز استخدام مؤشرات الفساد المالي والإداري وتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الفساد. يجب أن تكون هناك التزامات قوية لتحسين الحوكمة وتعزيز النزاهة وتشجيع المساءلة في جميع الأصعدة.

في النهاية، فإن تحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات عادلة وشفافة يتطلب التصدي للفساد المالي والإداري بكل قوة. يعد استخدام مؤشرات الفساد المالي والإداري أحد الأدوات الرئيسية في هذا المجال، ويجب علينا العمل بتعاون لاستخدام هذه المؤشرات بشكل فعال وتعزيز الجهود المبذولة للقضاء على الفساد وتعزيز النزاهة في العالم بأسره.

قائمة المراجع:

- العناني، حسن (2017). الفساد المالي والإداري: أسبابه وآثاره وسبل مكافحته. دار النهضة العربية. مصر
- الفقيه، مصطفى (2016). الفساد المالي والإداري في العالم العربي: أسبابه ومظاهره وتداعياته. الهيئة العامة للكتاب. مصر
- القويسمي، ياسر والأمانة العامة للمؤسسة العربية للتنمية الإدارية (2017). تقييم ومكافحة الفساد في الدول العربية: تطبيقات وتجارب ناجحة. المؤسسة العربية للتنمية الإدارية. مصر
- السيد، هشام (2015). فساد المال العام وأثره على التنمية الاقتصادية في الدول العربية. مجلة الدراسات الاقتصادية العربية. مصر
- المعني، يوسف (2018). مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة الإدارية في الدول العربية. دار الثقافة الجديدة.
- World Bank (2010), "Governance and Anti-Corruption: Diagnostic Tools for Assessing Governance and Corruption". <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/13729>
- Transparency International (2022), "Global Corruption Barometer" <https://www.transparency.org/research/gcb>
- Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010). "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues": <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/248531468331692171/the-worldwide-governance-indicators-methodology-and-analytical-issues>
- Front M. (1995). "Population and Development Review" <https://www.jstor.org/stable/2137746>
- Svensson, J. (2005). "Eight Questions about Corruption" <https://www.jstor.org/stable/25097175>